

دِفَاعٌ عَنِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ

بقلم

أ.د. عواد الخلف

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الشارقة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نعمده و نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، و أشهد أن لا إله الله و أشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله صلى الله عليه و على آله و صحبه و سلّم.

أما بعد، فإنّ المنتبّع لما يُطبع من كتب تطعن في صحيح البخاري يجد حملةً لاهوادة فيها تحاول النيل من الصحيح أو من مكانته السامقة في النفوس، ولا تقتصر هذه الحملة على المطبوع بل إنها لم تدخر وسيلة إلا واستخدمتها لنشر الباطل الذي تدعو إليه، ولو أردت أن أحصي تلك المواقع الالكترونية والمنتديات التي تطعن في هذا الأصل لكان ذلك بحثاً قائماً بذاته، أضف إلى ذلك بعض القنوات الفضائية ووسائل البث المسجل عبر الشبكة العنكبوتية إلى غير ذلك من الوسائل.

وإن جهود علمائنا عديدة في رد شبه المشككين في القديم والحديث، لكن لا بدّ من تظافر الجهود لإبراز ونشر تلك الردود بما يتناسب و الوسائل المستخدمة لدى المشككين.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة:

التمهيد وفيه: - مكانة الإمام البخاري ومناقبة كتابه الجامع الصحيح.

المبحث الأول: نقد الصحيح

المبحث الثاني: وقفة مع نقد هؤلاء الأئمة.

المبحث الثالث: نماذج مما انتقد على صحيح البخاري.

المبحث الرابع: نقد من نوع آخر.
المبحث الخامس: من افتراءات هذا النوع من النقد.
المبحث السادس: الكتب المصنفة في الذبّ عن صحيح البخاري.
ثم ختمت البحث بذكر أهم الوصايا و المقترحات.
والحمد لله رب العالمين.

* * *

التمهيد:

مكانة الإمام البخاري:

هو الإمام الحجّة الحافظ شيخ الإسلام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، هو من سارت بذكره الركبان سير الشمس في البلدان، شهرته أغنت عن التعريف به، و مع ذلك فكتب التراجم زاخرة بمناقبه و آثاره، بل إن مؤرخ الإسلام الذهبي أفرد ترجمته في مؤلف خاص: " جزء فيه ترجمة البخاري " (١)

كما ترجم الحافظ ابن حجر العسقلاني في مؤلف مفرد مستقل أيضاً سماه " هداية الساري لسيرة البخاري " (٢) و اختصره في آخر كتاب تعليق التعليق، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر عند ترجمته له في تهذيب التهذيب حيث قال: " مناقبه كثيرة جداً قد جمعها في كتاب مفرد، ولخصت مقاصده في آخر الكتاب الذي تكلمت فيه عن تعاليق الجامع الصحيح" (٣)

قال أبو عبدالله الحاكم في تاريخ نيسابور: " هو إمام أهل الحديث بلا خلاف

(١) طبع في مؤسسة الريان ببيروت، ٢٠٠٢م، بتحقيق إبراهيم بن منصور، و يبدو أن هذا الجزء المطبوع- و الذي هو في الأصل ثماني ورقات فقط - يختلف في الحجم عن الجزء الذي أشار إليه الذهبي بقوله: "قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخّم، فيها العجب". انظر تذكرة الحفاظ ٥٥٦/٢، فلعل المطبوع مختصر له، و هناك احتمال - أشار إليه محقق الجزء- أن الجزء الضخم أدرجه في سير أعلام النبلاء استناداً لقول الصفدي-تلميذ الذهبي-: "وله في تراجم الأعيان لكل واحد منهم مصنف قايم الذات مثل الأئمة الأربعة و من جرى مجراهم، لكنه أدخل الكل في تاريخ النبلاء". الوافي بالوفيات ١٦٤/٢، و الله أعلم.

(٢) طبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت، ٢٠١١م، بتحقيق حسنين مهدي.

(٣) تهذيب التهذيب ٥٢/٩

بين أهل النقل " (١)

وقال ابن خزيمة: " ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ و لا أحفظ من محمد بن إسماعيل البخاري ".

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: " كان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة. " (٢)

وقال الحافظ ابن كثير: " هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه " (٣)

لقد خدم البخاريُّ الحديثَ خدمةً جُلِّيَ إلى حدِّ تعرف فيه إلى مخدمه حتى صار لا يعرف إلاَّ به، شهد له بذلك جهايزة المحدثين و أكابرهم، بل إن الحديث الذي لا يعرفه البخاري يقول فيه عمرو بن عليّ: " حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث " (٤)

ما سبق هو غرر من مناقبه، أما استقصاء ثناء العلماء عليه فهو كما قال الحافظ ابن حجر في هدى الساري:

" و لو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره، لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له " (٥).

مناقب كتابه الجامع الصحيح:

كثيرة يصعب حصرها، وقد أثنى عليه العلماء أيّما ثناء، واعتنوا به حفظاً

(١) انظر تهذيب الأسماء و اللغات ٧١/١

(٢) تذكرة الحفاظ ١٠٤/٢

(٣) البداية والنهاية ٣٠/١١

(٤) تهذيب التهذيب ٤٣/٩

(٥) هدى الساري، ص ٤٨٥

وسماعًا وإملاءً وشرحًا واختصارًا، بل إن المصنفات المؤلفة حول هذا الكتاب بحاجة إلى مصنفات لسبرها وبيان خدمتها له، قال الحافظ ابن كثير في صحيح البخاري: " أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه وكذلك سائر أهل الإسلام "(١)، و قال السبكي: " و أما كتابه الجامع الصحيح فأجلّ كتب الإسلام بعد كتاب الله "(٢)، وقال النووي: " اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري و مسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول "(٣) و قد تلقته الأمة بالقبول، قال الحافظ ابن حجر: " تلقي الأمة لكتابيهما بالقبول، و هذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر. "(٤)

و البخاري في كتابه الجامع الصحيح يعتبر أول من أفرد الصحيح، و لا يعارض ذلك ثناء العلماء على موطأ الإمام مالك الذي قال فيه الشافعي: " ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصحّ من كتاب مالك "، فقد قال الإمام الشافعي هذه العبارة قبل وجود الصحيحين و هو المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، كما أن الإمام مالك لم يقتصر في كتابه على المسند المرفوع الصحيح بل أدخل فيه المنقطع و المرسل و البلاغات، و مع وجود مثلها بين دفتي صحيح البخاري إلا أنها ليست على شرطه بخلاف الإمام مالك (٥).

فقد اشترط الصحة في تسميته كتابه، و في قوله: " ما أدخلت في كتابي هذا

(١) البداية والنهاية ٣٠/١١

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢١٥/٢

(٣) شرح صحيح مسلم ١٤/١

(٤) نزهة النظر، ص ٦٠

(٥) انظر النكت لابن حجر ٢٧٨/١ و توجه النظر إلى أصول أهل الأثر ٢١٤/١

إلا ما صحّ وتركت من الصحيح حتى لا يطول " (١).
و من مناقب هذا الصحيح أن مصنفه جلس في تصنيفه ست عشرة سنة و
جعله حجة بينه وبين ربه حيث قال: " صنف الكتاب لست عشرة سنة، خرجته
من ستمئة ألف حديث، و جعلته حجة فيما بيني و بين الله تعالى " (٢).

(١) هدى الساري ص ٤٨٩

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٠٦/١٢

المبحث الأول: نقد الصحيح

إن الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) في الإلزامات والتتبع، وأبا مسعود الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ) في الاستدراك، وأبا علي الجياني (ت ٣٩٨ هـ) في تقييد المهمل وتمييز المشكل، وعبد الحق الإشبيلي (ت ٥٨١ هـ) في الأحكام الوسطى، وأبا الحسن القطان (ت ٦٢٨ هـ) في بيان الوهم والإيهام وغيرهم انتقدوا على الصحيحين نحو مئتين وعشرة أحاديث، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً، وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثاً، وانفرد مسلم عن البخاري بمئة حديث، وقد عقد البخاري في كتابه النفيس هدى الساري (١) فصلاً خاصاً للجواب عن هذه الأحاديث المنتقدة على الإمام البخاري وعدتها مئة وعشرة أحاديث، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذه الانتقادات جوابين: الأول من حيث الإجمال، والثاني من حيث التفصيل، وقد ذكر الجواب الإجمالي في أول الفصل حيث قال: "و الجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما و من بعدهما من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلّل، فإذا عرف و تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قولاً معارضاً لتصحيحهما، و لا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة" (٢).

أمّا من حيث التفصيل، فقد قسم الأحاديث المنتقدة إلى ستة أقسام:

الأول: ما اختلف فيه الرواة زيادة ونقصاً، وأكثر هذا النوع في باب له متابع

(١) هدى الساري، ص ٣٤٦

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤٧

أو عاضد أو حفته قرينة بالجملة فالتصحيح من حيث المجموع.
الثاني: ما اختلف فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد، فالجواب أن الحديث عن ذلك الراوي على الوجهين جميعاً، فأخرجهما المصنف و لم يقتصر على أحدهما إن كانا متساويين في الحفظ و العدد، و إن لم يكونا متساويين فيخرج البخاري الطريق الراجحة و يعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها، فإن التعليل لمجرد الاختلاف تعليل غير قادح لأنه اختلاف لم يبلغ حدّ الاضطراب.
الثالث: ما تفرد به بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها.

فمثل هذا لا يؤثر التعليل به إلا إذا كانت الزيادة منافية و يتعذر الجمع، أما إن لم تكن هناك أية منافاة في الزيادة فهي كالحديث المستقل.
الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممّن ضُعِف. وليس في صحيح البخاري من هذا القبيل غير حديثين، و قد تبين أنه كلاً منهما قد توبع.
الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

السادس: ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن، ومثل هذا لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف منه.
و قد قام الحافظ ابن حجر بعمل دقيق فبعد أن ساق الأحاديث التي طعن فيها بأي صنف من أصناف الطعون السابقة، و حرّر الجواب حيث قال: " فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها، وحققتها، وقسمتها، وفصلتها، لا يظهر فيها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب - بحمد الله - إلا النادر" (١)

(١) هدى الساري ص ٣٤٥

ثم قال في نهاية الفصل(١) بعد أن حرّر الجواب و فصلّ الخطاب: " هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد و العارفون بعلم الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق.... فإذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجلّ تصنيفه في عينه و عذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم".

المبحث الثاني: وقفة مع نقد هؤلاء الأئمة

إن نقد الدار قطني و أمثاله من المحدثين هو نقد في غالبه بأن الحديث لم يبلغ الدرجة العليا التي التزمها البخاري، و ذلك في نسبة ضئيلة من أحاديث كتابه، و أن هذا النقد ليس بالضرورة حكمًا من الناقد عليها بالضعف، بل هو خلاف بين صحيح و أصحّ(٢).

و قد تكون التعقبات(٣) تنبيهًا على أوها م وقعت في نسبة بعض الرواة المهملين أو ضبطهم، و كثير منها وقع في بعض النسخ فقط، أو من بعض الرواة دون بعضهم بل إن البخاري قد ينبه على بعض ما انتقده عليه.

مثال ذلك قول أبي علي الجبائي: "وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني الزبير بن عدي بدال مهملة بعدها ياء مشددة، و هو وهم وصوا به عربي براء مهملة مفتوحة بعدها موحدّة، ثم ياء مشدّة كذلك رواه سائر الرواة عن الفربري".

قال الحافظ ابن حجر: "و كأن البخاري استشعر هذا التصحيف فأشار إلى

(١) المصدر السابق، ص ٣٨٣

(٢) انظر الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٣٥

(٣) كما في تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علم الجبائي

التحذير منه، فحكى الفربري أنه وجد في كتاب أبي جعفر - يعنى محمد بن أبي حاتم وراق البخاري - قال: قال أبو عبد الله - يعنى البخاري -: الزبير بن عربي هذا بصري و الزبير بن عدي كوفي" (١). انتهى.

و كم من وهم نبّه عليه الجياني أثبت الحافظ في فتح الباري صواب البخاري بحجة و برهان، من ذلك ما انتقده الجياني من رواية البخاري لحديث " رأيت موسى و عيسى... " من حديث ابن عمر مرفوعاً، حيث قال أبو علي الجياني: " و المحفوظ فيه عن ابن عباس"، و قد دافع الحافظ (٢) عن هذا الطعن مبيّناً أن البخاري أخرجه من طريق ابن عباس في موضع آخر. إن المتأمل في مثل هذا النقد و التتبع ليزداد يقيناً على جلاله الصحيح و دقة مصنفه رحمه الله تعالى.

المبحث الثالث: نماذج مما انتقد على صحيح البخاري

- أ- وجود رواية متكلم فيهم أخرج لهم، ويجب أن نعلم أنه لا يكاد يخلو راوٍ من جرح وتعديل، لكن الإمام البخاري هو من الأئمة المعتمدين في الجرح و التعديل، و إخرجه لراوٍ متكلم فيه لا يخرج عن حالات (٣):
 - ١- أن الراوي فعلاً ضعيف، لكنه لم يخرج له استقلالاً و إنما روى له مقروناً بغيره، فالعمدة على الراوي الآخر الثقة.
 - ٢- أن الراوي المتكلم فيه ممن ضعف في حالة خاصة كأن ضعف في مكان

(١) انظر فتح الباري ٤٧٦/٣

(٢) انظر هدى الساري، ص ٣٦٦

(٣) كما عقد الحافظ ابن حجر فصلاً في هدى الساري في الجواب عن طعن فيه من رجال الصحيح، انظر الفصل التاسع ص ٣٨٤

دون آخر، أو في روايته عن شيخ دون آخر، أو في رواية تلميذ عنه دون آخر، فانتقى البخاري رحمه الله من رواية هذا الراوي مما لم يضعف فيه، كأن يخرج لراوي مختلط، لكنه خرج له قبل اختلاطه، ونحو ذلك.

٣- إذا كان البخاري ممن قد يخطئ فإن البخاري انتقى من حديثه ما أصاب فيه، بدليل موافقة غيره له، وبدليل المتابعات والشواهد الأخرى.

٤- ليس كل راوٍ طعن فيه من أحد العلماء يترجّح تضعيفه، فعند تعارض التوثيق والتجريح من أكثر من إمام لا بدّ من دراسة ترجمة هذا الراوي، ودراسة من جرحه هل هو متشدّد أم متساهل، وكذا دراسة نوع الجرح هل هو مفسّر أم مجمل لأنّ التوثيق المجمل يقدّم إن لم يعارضه جرح مفسّر، و قواعد أخرى كثيرة مبنوثة في كتب الجرح و التعديل.

٥- الخلط بين ما يضعف الإسناد و ما يضعف الراوي، فقد يطعنون براوي لأنه مدلس فحسب، مع أن هذا طعن في المروي لا الراوي لأنّ التدليس احتمال للانقطاع، فلا يطعن في عدالة الراوي أو ضبطه.

ب- وجود مراسيل بين دفتي الصحيح:

إن بين دفتي الصحيح أحاديث مسندة مرفوعة و هي التي على شرط المصنف و أخرى غير مسندة، أو مسندة و ليست مرفوعة فهذان ليسا على شرط المصنف وإنما ذكرهما في صحيحه، و قد نبه رحمه الله تعالى على ذلك من خلال عنوانته لصحيحه.

و من الأحاديث التي ليست على شرط المصنف في صحيحه - و بالتالي هي لا تقدر في شرطه و لا في صحيحه - الأحاديث المرسلة التي لم توصل.

ومع ذلك ففي بحث علمي محكم (١) قمت بدراسة مستقلة لهذه المراسيل و تحليلها من حيث:-

أ - العدد

ب- مكان وصلها داخل الصحيح.

ج - مكان و صلها خارج الصحيح.

د- مكان و جودها هل هو في الأصول أم في عنوان باب و نحوه.

هـ-الوقوف على سبب إخراج المصنف لها.

و تبين لي بعد أن جمعت تلك المراسيل الواردة في صحيح البخاري، و

تكلمت على كل رواية على حدة النتائج التالية:

١-مجموع مراسيل صحيح البخاري بالمكرر: ٨٤ حديثاً

٢- مجموع مراسيل صحيح البخاري عدا المكرر: ٧٥ حديثاً

٤- عدد الأحاديث المكررة في مراسيل صحيح البخاري: ١٩ حديثاً

٥- بيان المراسيل المكررة و أرقامها(٢) كالتالي:

رقم الحديث	تكرر في:
١	٥٤
٨	٤٨

(١) عنوانه: المراسيل الواردة في الجامع الصحيح، جمع ودراسة و تحليل، نشر في مجلة كلية

أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، عام ٢٠٠٥م.

(٢) الأرقام المشار إليها هي أرقام الروايات المرسله حسب تسلسلها في بحثي المشار إليه في

المرجع السابق.

ε.-۳۹-۳۸-۲۲-۲۱	۱۰
۷۹	۱۳
۱۵	۱۴
۸۱-۵۰-۲۰-۱۹	۱۷
۷۴	۲۵
۶۰	۳۳
۸۰-۵۲	۵۱
۶۲	۶۱
۶۷	۶۶

٥- مراسيل صحيح البخاري قسمان:

أ - مراسيل الصحابة: انظر رقم [١٠] و رقم [٥٥]

ب- مراسيل التابعين، وهي أقسام:

الأول: مراسيل ذكرها المصنف ضمن عنوان باب، لا في صلب الصحيح،

انظر الأرقام التالية: [٩-١٢-٢٨]

الثاني: مراسيل وُصِلت داخل الصحيح:

١- ما رواه المصنف عن الراوي مرسلًا و متصلًا، ورجح الاتصال لأسباب

مختلفة، انظر الأرقام التالية:

[٥-٧-١٦-٢٥-٥٦-٥٩-٦١-٧٢-٧٥].

٢- ما وصله المصنف من طريق آخر عند إيراده المرسل، انظر الأرقام

التالية: [٤- ٦- ٨- ١١- ١٣- ١٤- ١٨- ٢٤- ٢٦- ٢٧- ٢٩- ٣١-

٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٤١- ٤٣- ٤٧- ٥١- ٥٤- ٥٧- ٦٢- ٦٦-

٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٣- ٧٦- ٧٧- ٨٠- ٨٢- ٨٣- ٨٤].

٣- ما وُصِل في مكان آخر من الصحيح، انظر الأرقام التالية:

[١٧-١٩-٢٠-٣٠-٤٤-٤٥-٤٨-٤٩-٥٠-٥٢-٥٣- ٦٠- ٦٤- ٦٥-

٧٤- ٧٨- ٧٩- ٨١]

الثالث: مراسيل لم يوقف لها على إسناد متصل، لكنها محمولة على الاتصال

بقريئة روايات أخرى، انظر الأرقام التالية: [١- ٣- ٤٢-٤٦-٥٨-٦٣]

الرابع: روايات مرسله قرنها المصنف بروايات متصلة، انظر الأرقام التالية:

[٢- ١٠- ٢١- ٣٨- ٣٩- ٤٠]

الخامس: مراسيل وُصِلت خارج الصحيح:

أ - ما وُصل خارج الصحيح كاملاً، انظر [٢٣]

ت- ما وُصل جزء منها خارج الصحيح، انظر رقم: [٣٢]

ج- وجود رواية مدلسين أخرج لهم البخاري في صحيحه:

للأسف البعض يطعن في الصحيح لمجرد وجود راو مدلس أو أكثر أخرج لهم البخاري، مع أن التدليس لا يطعن في عدالة الراوي و لا في ضبطه، بل هو قد يطعن في اتصال السند لاحتمال الانقطاع إن عنعن الراوي المدلس الذي لا يقبل المحدثون عنعنته حتى يصرح بالسماع، و متى ما وجد التصريح بالسماع أو ما يقوم مقامه اندفع الاعتراض، قال الحافظ ابن حجر: " وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عن أخرج لهم البخاري، لما عُلم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعننة، فإن وُجد التصريح فيها بالسماع اندفع الاعتراض، وإلا فلا "

و قد قمت- والله الحمد و المنة- بسبر روايات المدلسين في صحيح البخاري في أطروحتي لمرحلة الدكتوراه والمطبوعة باسم " روايات المدلسين في صحيح البخاري، جمع، دراسة، تحليل".

و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولاً: التدليس طعنٌ في المروي لا في الراوي.

ثانياً: أحاديث المدلسين في صحيح البخاري غير طاعنة في شرط الصحة، وذلك لأن احتمال الانقطاع قد زال، إما بإثبات التصريح بالسماع للمدلس المعنعن الذي لا تُقبل روايته إلا بذلك، أو ما يقوم مقام التصريح بالسماع من اعتبارات و ضوابط قبول عنعنة المدلس التي فصلتها و بينتها في أول الرسالة (روايات المدلسين في صحيح البخاري).

ثالثاً: روايات المدلسين في صحيح البخاري تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أحاديث المدلسين الذين لا تضر عنعتهم مطلقاً، وهي كالتالي:

المرتبة الأولى: عدد الرواة: ١٨ راويًا، عدد الروايات: ١٨٦٠ رواية.

المرتبة الثانية: عدد الرواة: ٢١ راويًا، عدد الروايات: ٣٠٠٦ روايات.

القسم الثاني: أحاديث المدلسين الذين لا تُقبل أحاديثهم المعنونة إلا إذا جاء مصرحًا بها بالسماع أو باعتبارات تقوم مقام التصريح بالسماع، وهي كالتالي:

المرتبة الثالثة: عدد الرواة: ٢٣ راويًا، عدد الأحاديث المصرح فيها بالسماع: ٥٤٧ حديث، عدد الأحاديث المعنن فيها: ٧٩٦ حديث، نسبة الأحاديث المعنونة: ٥٩,٢٧%، مجموع الأحاديث: ١٣٤٣ حديث.

المرتبة الرابعة: عدد الرواة: ٦ رواة، عدد الأحاديث المصرح فيها بالسماع: ٣٧ حديث، عدد الأحاديث المعنن فيها: ٢٦ حديث، نسبة الأحاديث المعنونة: ٤١,٢٦%، مجموع الأحاديث: ٦٣ رواية.

رابعاً: نسبة أصحاب المرتبتين الأولى والثانية الذين لا تضر عنعتهم مطلقاً (٥٧,٣%) من عدد المدلسين في صحيح البخاري.

خامساً: مجموع المدلسين في صحيح البخاري من كل المراتب (٦٨) مدلسًا، علمًا بأن عدد المدلسين الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر (١٥٢) مدلسًا، أي ما نسبته ٤٤,٧% .

سادساً: أصحاب المرتبة الخامسة من المدلسين لم يخرجهم لهم البخاري لا في الأصول ولا في المتابعات شيئًا.

سابعاً: أصحاب المرتبة الرابعة وهم ستة رواة، أربعة منهم لم يخرج لهم البخاري في أصوله شيئًا، فهم ليسوا على شرطه، وإنما أخرج لهم تعليقًا،

وهم: بقية بن الوليد، و عباد بن منصور، و عيسى بن موسى، و محمد بن إسحاق.
ثامناً: أربعة رواة من أصحاب المرتبة الثالثة كذلك لم يخرج لهم البخاري في
أصوله شيئاً، فهم ليسوا على شرطه، وإنما أخرج لهم تعليفاً، وهم:
عكرمة بن عمار، و مبارك بن فضالة، و محمد بن عجلان، و محمد بن عيسى
بن نجيح.

تاسعاً: أربعة رواة من أصحاب المرتبتين الأولى والثانية، لم يخرج لهم
البخاري كذلك في أصوله شيئاً، وإنما أخرج لهم تعليفاً، وهم:
الحسين بن واقد، و أشعث بن عبد الملك، و سليمان بن داود، و شريك بن عبد
الله النخعي.

المبحث الرابع: نقد من نوع آخر

ما سبق ذكره هو نقد له أساس علمي و تمّ الجواب عنه بحجة علمية، فعلم
الحديث و لله الحمد قواعده جلية واضحة، إلا أن هناك نقداً من نوع آخر لا يستند
إلى قواعد علم الحديث أو ضوابط الجرح و التعديل، بل إنه يتجرأ من خلال
الشبهات التي يثيرها إلى التشكيك ليس في صحيح البخاري فحسب بل إنهم
يشككون في السنة كلّها وأمثال هؤلاء لم يكونوا سابقاً يستحقون الردّ لأن الرد
عليهم قد ينشر شبهتهم، إلا أنه مع التطور التقني ومع انتشار الشبكة العنكبوتية لو
بحثت فيها عن صحيح البخاري لوجدت الطاعنين والمشككين يربو عددهم و
يزيد على المنتصرين للصحيح و للسنة النبوية، ولعلّ السرّ في ذلك أنهم يكررون
الشبهة عينها و ينقل بعضهم عن بعض و ينشرونه في كتب و مقالات و عبر
المنتديات حتى إن الجاهل بالحديث والسنة قد يغرر به، لذا كان لزاماً على
المشتغلين بالحديث فضح هؤلاء المشككين والذين يدعون أنهم يردون هذا

الحديث أو ذاك لأنه بزعمهم- يعارض القرآن أو يطعن في شخص الرسول الكريم ﷺ، و ما تلك المعارضة و الطعن الذي يزعمون إلاّ وهما في خيالهم المريض و ليس له من الصحة شيء.

من هنا أردت أن أستعرض أبرز تلك الكتب التي نقدت صحيح البخاري بهذه الطريقة، فمنها:

كتب الغلاة في نقد صحيح البخاري:

- النقد الصراح في نقد الصحاح – للبخاري و صحيحه – لفتح الله النمازي الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة ت سنة ١٣٣٩ هـ، وقد حققه وعلق عليه حسين غيب غلامي الهرساوي، و زعم أن في صحيح البخاري روايات موضوعة !!! و اتهم البخاري في مبحث كامل بالقول بخلق القرآن، مع أن البخاري ألف كتابًا في الرد على من يقول بذلك و هو كتابه " خلق أفعال العباد "
- البخاري و صحيحه تأليف حسين غيب غلامي الهرساوي محقق كتاب القول الصراح لشيوخ الشريعة الأصفهاني، و قد نشر مركز الأبحاث العقائدية، و ما فيه هو عينه ما في كتاب القول الصراح.
- أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي: جمع فيه انتقادات الغلاة و المستشرقين، و كتم كل الردود على هذه الانتقادات.
- الصحيحان في الميزان.
- و أدلة ضعف الصحيحين لمحمد العبيدان القطيفي، و قد نقل من كتاب النقد الصراح و دراسات في الحديث لهاشم الحسيني.
- دراسات في الحديث لهاشم معروف الحسيني، و هو دراسة موضوعية – حسب زعم مؤلفه – لكتابي البخاري و الكليني.

و قد طعن في هذا الكتاب بعدد من الروايات التي في صحيح البخاري زاعماً أنها من الإسرائيليات أو من الروايات المعارضة للقرآن الكريم. و لعلّ المتصفح لهذه الكتب يجد أن مؤلفيها اعتمدوا في مادتهم على كتاب أبي رية (في أضواء السنة المحمدية و شيخ المضيرة) و على بعض شبه المستشرقين. و يضاف إلى ذلك اعتماده على كتب منكري السنة عموماً و كتب الطاعنين في الصحابة - رضي الله عنهم - لأن مثل هذه الكتب تطعن بشكل أو بآخر في صحيح البخاري وفي غيره من كتب الحديث الشريف.

- كتب المستشرقين، كملاحظات نقدية عن نص البخاري للمستشرق ريشر، و دراسات محمدية للمستشرق جولدتسيهر و الذي نقد فيه أحاديث الصحيحين.

- بعض الحدائين في ثنايا كتبهم طعنوا في صحة الصحيحين كما فعل محمد عابد الجابري في كتابه قضايا الدين و الفكر ص ٨، و كمحمد شحرور في كتابه نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلامي ص ١٦٠.

و من ذلك أيضا كتاب التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة. و الحدائون طعنوا حتى في طريقة تدوين الصحيحين، و اعتبروا أن الحديث النبوي تراث لا وحي، كما في كتاب الكلمة بين قوسين لمحمد أركون، و أنه خطاب لغوي قابل للنقد كما في تاريخية الفكر العربي الإسلامي لمحمد أركون، و نقد النصّ لعلي حرب.

- كتاب جنایة البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين لذكريا أوزون. و يزعم المؤلف في كتابه هذا أن البخاري ناقض القرآن في أكثر من مئة حديث، و قد استقى كثيراً ممّا في كتابه من كتاب أبي رية (أضواء على السنة

المحمدية).

- صحيح صحيح البخاري - للمهندس جواد عفانة، و الذي ضعف فيه أحاديث البخاري سوى ألفي حديث، و له في ذلك ضوابط عجيبة لا تمت لعلم الحديث أو الجرح والتعديل بصلة، فهو يُضَعِّف كل حديث طال جدًا، كما يُضَعِّف كل حديث تفرّد به أبو هريرة و عائشة و أبو ذر - رضي الله عنهم - كذا زعم ضعف كل حديث يصعب على العقل تصديقه، وكلّ حديث خالف الواقع والاكتشاف الحديثة.

المبحث الخامس: من افتراءات الكتب السابقة على صحيح البخاري □

أ- وجود إسرائيليات في صحيح البخاري:

و هذه التهمة تنم عن عدم تحرير لمصطلح الإسرائيلييات، بل إن بعضهم كما في كتاب الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها(١)، وكتاب البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام(٢) يطعن في السنة عموماً عبر طعنة في بعض الصحابة و اتهامهم بالأخذ عن أهل الكتاب كابن عباس و ابن عمرو بن العاص و أبي هريرة، و العجيب أنهم يدعون في ذلك و يزعمون دفاعهم عن السنة !!!

و قد ردّ المعلّم رحمة الله في الأنوار الكاشفة على مثل هذه الفرية حيث قال: "هذه مكيدة يكاد بها الإسلام و السنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى و مشت على بعض الأكابر، وتبناها أبو رية و ارتكب لترويجها ما ارتكب كما ستعلمه، وهذا الذي قاله هنا رجم بالغيب و حطّ لقوم فتحوا العالم و دبّروا الدنيا أحكم تدبير إلى أسفل درجات التغفيل، كأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبي ﷺ ودينه و سنته و هديه...." (٣) و قد مثل أبو رية مكرراً كلام بعض المستشرقين عددا من الأحاديث التي يتهم فيها الصحابة رضي الله عنهم و أرضاهم. من ذلك قوله في حديث " الشمس و القمر مكوران يوم القيامة" (٤) حيث

(١) للسيد صالح أبو بكر، الدار السلفية للبحث و النشر و التوزيع العلمي، ١٩٧٣، في ٣٨٤ صفحة

و قد خطا فيه خطى أبي رية.

(٢) لحسني يوسف، مكتبة الزهراء

(٣) الأنوار الكاشفة ص ١٥

(٤) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس و القمر، حديث ٣٢٠٠

اعتبر أبو رية أن الحبر الداهية قد طوى أبا هريرة تحت جناحه حتى جعله يردد كلام الكاهن و يجعله حديثاً مرفوعاً، و هذا كلام باطل ردّ عليه المعلّم في الأنوار الكاشفة^(١) بما يبّد ظلمته.

ب- معارضة أحاديث صحيح البخاري للقرآن:

إن معارضة أحاديث صحيح البخاري للقرآن دعوى باطلة^(٢) و غير صحيحة لأمر:

- أن هذه الدعوى ستسري على كل كتب الحديث التي روت هذه الأحاديث.
- أن هذه الأحاديث لم يكن البخاري أول من رواها بل سبقه إلى ذلك أئمة في مسانيدهم أو موطنهم أو مصنفاتهم.
- أن حجتهم في المناقضة حجة عقلية و ليست حجة علمية كثبوت سند أو عدمه.

- وهناك هجمة شرسة من القرآنيين ليس على صحيح البخاري فحسب بل على السنة كلها، وقد قام عدد منهم بتأليف عدد من الكتب و النشر عبر الشبكة مشكّكا بصحيح البخاري زعمًا منه الدفاع عن الإسلام و أن هذه الأحاديث تشوه صورة الإسلام أو صورة النبي ﷺ، ومن أولئك القرآنيين أحمد صبحي منصور خريج الأزهر (لغة عربية و تاريخ) و الذي فصل من الأزهر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٥ لكتابه الأنبياء في القرآن الكريم، و من كتاباته التي نشرها و لا يفتأ يوزعها على طلبة و مشايخ الأزهر قراءة في صحيح البخاري، و قد قام عدد من الباحثين بالردّ عليه لكن هذه الردود ينبغي أن تنتشر في المواقع و المنتديات التي

(١) ص ١٨٠

(٢) انظر مثلاً جنانية قبيلة حدثنا لجمال البنا ص ١٠٢ و نحوه جديد له ١٨/٢

يبث فيها شبهاته، وأحمد صبحي منصور يزعم في كتابه قراءة في صحيح البخاري أن البخاري مجوسيّ مُندسّ وأن العقائد الدينية للفرس كامنّة في قلبه و يزعم أنه يبطن العداة للإسلام و يظهره بلسانه فقط خوفا من الدولة العباسية!!! بل إنه يزعم أن البخاري رسم صورة مزيفة للنبي ﷺ، وعقد فصلاً جمع فيه عدداً من الأحاديث يزعم من فهمه السقيم أن البخاري أراد أن يصور النبي ﷺ بصورة المهووس بالجنس!!!

و هذا كله محض افتراء و هذا الفهم للأحاديث لا تجده إلا في خياله المريض، ثم إن البخاري رحمه الله تعالى ليس أول من قام برواية هذا الأحاديث فقد سبقته مصنفات حديثية تربو على المئة روت هذه الأحاديث و مثلها، فكيف يُدعى بأن البخاريّ اخترعها أو وضعها لغرضٍ في نفسه!!!

إن أمثال أحمد صبحي منصور ينبغي أن يردّ عليهم ليس لأنهم يستحقون الردّ بل لأنهم أخذوا ينشرون هذه السموم و الطعن في صحيح البخاري عبر الكتب و عبر مواقع الانترنت واليوتيوب و غير ذلك و عند زيارتك لمثل هذه المواقع تجد أن آفاقاً مؤلفة قد استمعوا أو شاهدوا محاضراته أو لقاءته المتلفزة، لقد ناقشني أحد الطلبة في الجامعة من كلية ليست شرعية متأثراً به ومقتنعاً، ويخبرني بأن لقاءته المتلفزة يتابعها الكثير.

إن بُعد الناس عن العلوم الشرعية و جهلهم بكثير من أصول الرواية والدراية تزيد من ضرورة الكشف و الردّ عكس أمثال أحمد صبحي منصور و إن كان ما يقوله ليس له قيمة و لا يساوي ثمن الحبر الذي كتب به، و لا شك أن أحمد صبحي منصور و غيره يعمل من خلال مراكز بحثية كمركز ابن خلدون و غيره من المراكز المشبوهة، فلا بدّ من مراكز تعنى بالسنة النبوية و خدمتها

تتبنى الدفاع عن كل ما من شأنه التشكيك في السنة النبوية.
إن ما نجده الآن من كتب تقذف بها المكتبات إنما هي كتب مكرورة تردد
الشبهات عينها بأسلوب بأخر، وأحياناً بالعبارة نفسها، ثم تجدهم ينشرون النص
نفسه عبر مواقع خاصة بهم أو بمراكزهم، بل إنهم تجرؤوا على منتديات أهل
السنة ليضعوا مثل هذه السموم لقراء الشبكة العنكبوتية.
أمثال هؤلاء لا يقف أمامهم الآن حتى قرار منع كتاب من جهة أو وزارة، فما
يتم منعه ينشر إلكترونياً و يقرأه الملايين و ليس الآلاف و بعض القنوات المتلفزة
بأثارة المشاهد و قد يكون فيها أهداف أخرى فستستضيف أمثال هؤلاء ليسمع
الحوار معه كل مشاهد لتلك القناة الفضائية.
إن الأمر حدّ خطير وبحاجة إلى وقفة رسمية من الباحثين والمتخصصين
والجامعات و المراكز البحثية لكي يقوموا بدورهم في الدفاع عن سنة المصطفى
ﷺ.

المبحث السادس: الكتب المصنف في الذب عن صحيح البخاري

والعناية به

إن عناية المحدثين بصحيح البخاري لا تخفي، فالمستخرجات و المختصرات
و الشروح و الحواشي و التعليقات و الأختام و الفهارس و غير ذلك كلها في
خدمة هذا الكتاب، و من تلك الكتب:

- ما قام به اليونيني و البعلبكي شرف الدين أبو الحسين علي بن أبي عبد
الله بن عيسى بن أحمد اليونيني (ت ٧٠١ هـ) في النسخة اليونينية^(١) من صحيح

(١) طبعت ببولاق في المطبعة الأميرية بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني و عرفت بالطبعة

البخاري من ضبط و مقابلة النسخ و الإشارة إلى الفروق، و قد بيّن ذلك القسطلاني(١) في أوائل شرحه على صحيح البخاري، حيث اعتمد القسطلاني على هذه النسخة في شرحه(٢).

و تعتبر النسخة اليونينية نسخة غاية في النفاسة و الضبط و الدقة، فقد قابلها في سنة واحدة إحدى عشرة مرة كما ذكر ذلك الذهبي(٣).

و قد وصف اليونيني الأصول التي اعتمدها في مقابلته و ضبطه للنسخة ورموز تلك الأصول(٤)، وقال الدكتور شوقي ضيف:

" و إخراج اليونيني لصحيح البخاري على هذا النحو يدلّ بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص."(٥)

السلطانية.

(١) إرشاد الساري ٤٠/١

(٢) إرشاد الساري ٥٨/١

(٣) معجم الشيوخ ٤٠/٢

(٤) كما في مقدمة و خاتمة النسخة اليونينية حيث ذكر في آخر النسخة بعض الرموز و أشار إلى ماكتبه في مقدمة الكتاب من تفصيل لذلك حيث قال في آخر نسخته بعد أن أشار إلى رموز أصوله بقوله: " و قد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعليم الرموز " مقدمة إرشاد الساري ٥٨/١، و هذه الفرخة هي "الأصول المشار إليها في النسخة اليونينية" لليونيني، و هي مخطوطة في مكتبة الأزهر ٢٢٥ مجاميع و قد اطلعت على أصلها في مكتبة الأزهر مع المحقق د.قاسم علي سعد، و هناك نسخة من الجامع الصحيح فرع اليونينية في جامعة الملك سعود وفي مقدمته فرخة اليونيني نقلها ناسخها من مقدمة نسخة النويري كما صرح به في آخرها، و هناك نسخة ثالثة في مركزية الأوقاف ٤/١١٥٦ ضمن مجموع و عندي منها نسخة و تقع في خمسة ورقات.

وقد قام أبو عبدالله الجبر بنسخها ونشر ذلك على الشبكة العنكبوتية .

(٥) البحث الأدبي طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، ص ١٨٧

- هُدَى السّاري(١) للحافظ أحمد بن علي بن حجر، و قد بيّن الحافظ أسانيده إلى صحيح البخاري، ونسخه واختلافها، حيث قال: " و قد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدني إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة، و أن أسوقها على نمط مخترع، فإنني سمعت بعض الفضلاء يقول: " الأسانيد أنساب الكتب فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب ".

و في الفصل الثامن من مقدمة (هدى الساري) ساق الأحاديث التي انتقدها عليه الدار قطني و غيره من النقاد و جاوب عنها حديثاً حديثاً.
و في الفصل التاسع ساق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله مبيّناً سبب إخراجهم لهم.

و للحافظ ابن حجر كتب أخرى في خدمة صحيح البخاري منها:

- فتح الباري شرح صحيح البخاري.
- تعليق التعليق.
- التشويق
- التوفيق – وهو وسابقه اختصار لتعليق التعليق-
- تجريد التفسير من صحيح البخاري
- بيان ما أخرجه البخاري عاليًا
- ثلاثيات البخاري

(١) كذا ضبطه مؤلفه الحافظ ابن حجر بخطه على نسخته محمد بن صدقة المالكي و التي فرغ من نسخها يوم الأربعاء ٣ صفر ٨٥٢ هـ، وعلى طرتها خط الحافظ ابن حجر و فيه ضبط العنوان كما وضعه مصنفه(هُدَى الساري) وصاحب الدار أدري بما فيها، و في ذيل النسخة بخط المؤلف أيضًا سماع البقاعي و إجازة ابن حجر له . انظر صورة ما أشرت إليه في ذيل هذا البحث.

- المهمل من شيوخ البخاري
- فوائد الاحتفال في بيان أصول الرجال المذكورين في صحيح البخاري
زيادة على ما في تهذيب الكمال.
- بغية الراوي بأبدال البخاري
- النكت على تنقيح الزركشي
- انتقاص الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري.
- الاستنصار على الطاعن المعثر
- الإعلام عن ذكر في البخاري من الأعلام.
- المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين للحاكم النيسابوري
و قد تناول في هذا الكتاب الرواة الذين تكلم فيهم من انتقد رواة الصحيحين أو
أحدهما من المجهولين و المستورين و الوجدان، و من وصف بسوء الحفظ أو
البدعة... و غير ذلك.
- ومن كتب المعاصرين التي فيها ذبٌ عن صحيح البخاري و دفاع عنه:**
- ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة النبوية لمحمد عبد الرزاق حمزة.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب " أضواء على السنة " من الزلل و التضليل
و المجازفة " لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني".
- دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين و الكتاب المعاصرين لمحمد محمد
أبي شهبه.
- السنة و مكانتها في التشريع لمصطفى السباعي.
- رواية البخاري في صحيحه عن رمي بالاختلاط و ضوابطه فيها،
رسالة ماجستير لخالد العبيد، جامعة الملك سعود، سنة ١٤١٧ هـ

- منهج الإمامين البخاري و مسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحهما، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، لمحمد خليفة الشرع، عام ٢٠٠٠م
- منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة - الشيعة أنموذجًا - لكريمة سووافي - مكتبة الرشد - الرياض - ١٠٠٤م
- المتهمون بالضعف من رواة الصحيحين و مروياتهم فيهما دراسة نقدية، لحذيفة الشريف رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، علم ٢٠٠٥م
- الرواة الذي تكلم فيهم أبو حاتم و روى لهم البخاري في صحيحه لمحمد ماهر المظلوم، رسالة ماجستير، جامعة غزة، عام ٢٠٠٦م.
- تعليق البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح، لسعيد بواعنة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عام ٢٠٠٨م
- الرواة المتهمون بالنصب في الصحيحين، بحث محكم، لمحمد طوالبه و فايز أبو عمير، المجلة الأردنية، عدد ٣، سنة ٢٠٠٨م
- شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، لمحمود محمد مزروعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.
- ضلالات منكري السنة، للدكتور طه حبيشي، خزانة الكتب و البحوث على الشبكة العنكبوتية.
- و هناك عدد من الأوراق التي ألقى في المؤتمرات ذات الصلة كمؤتمر الانتصار للصحيحين و الذي عقد في الجامعة الأردنية، عام ٢٠١٠م و أوراقه كلها منشورة عبر الشبكة العنكبوتية.
- وأطروحتي في الدكتوراه و التي طبعت في دار البشائر الإسلامية عام ٢٠٠٢م بعنوان روايات المدلسين في صحيح البخاري، جمعها، تخريجها،

الكلام عليها، أرجو أن تكون خالصة له سبحانه في الدفاع عن هذا الأصل العظيم.

التوصيات:

- تعزيز مكانة الصحيح في نفوس أبنائنا و طلابنا.
- الوسائل المعاصرة و استخدام المشككين لها والاستفادة من التقنية لنشر سمومهم، مما يحتم على الباحثين في الحديث استخدامها في الذب و الدفاع عن السنة النبوية.
- الطعن في الصحيح طعن في السنة كلها.
- التفريق بين ملاحظات علمية حديثة تم الإجابة عنها و بيان الراجح فيها لمحدثين كالدارقطني والجبائي وغيرهما ممن يجلّ الصحيح ويقدره و يبين من يشكك في أصل الصحيح.
- حثّ الأقسام العلمية في الجامعات على تبني مشاريع رسائل علمية للرد على شبه المغرضين المعاصرة و التي لم يسبق الرد عليها.
- حث طلبة العلم و المختصين على إعادة صياغة الردود العلمية و تقريبها للناشئة
- و من تلك الكتب كتاب هدى الساري للحافظ ابن حجر و كتاب الأنوار الكاشفة للمعلمي.
- إبراز الجهود التي تدافع عن هذا الأصل العظيم و دعمها و نشرها بالوسائل المختلفة.
- الشبهة التي نراها اليوم لا قيمة لها، ولا تستحق الرد قد يأتي يوم يحار فيها الشاب المبتعد عن أصوله الغارق في ملهيات العصر.

- هناك العديد من الرسائل الجامعية تذب عن صحيح البخاري وعن السنة النبوية ما زالت حبيسة الأراج لا يعرفها الكثير فأين أصحاب دور النشر و أين التعاون العلمي بين المؤسسات العلمية و الجامعات و دور النشر.

* * *

أهم المصادر والمراجع

- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبدالرحمن المعلمي اليماني، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاکر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره لشوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة.
- البداية و النهاية، لابن كثير، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٨م
- تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الجبائي، تحقيق محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٨هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات، لمحيي الدين النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.
- توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، للسمعوني الجزائري، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٦هـ.
- جزء فيه ترجمة البخاري، للحافظ الذهبي، تحقيق إبراهيم بن منصور، دار الريان، بيروت، ٢٠٠٢م.
- جناية قبيلة حدثنا، لجمال البناء، دار الفكر الإسلامي، ٢٠٠٨م
- روايات المدلسين في صحيح البخاري جمعها تخريجها الكلام عليها، للدكتور عواد الخلف، دار البشائر الإسلامية، بيروت ٢٠٠٢م.

- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط و جماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي، ود. عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة و النشر، ١٤١٣هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- المراسيل الواردة في الجامع الصحيح، جمع ودراسة و تحليل، للدكتور عواد الخلف، نشر في مجلة كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، عام ٢٠٠٥م.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
- هدى الساري، لابن حجر العسقلاني (مقدمة فتح الباري).
- هداية الساري لسيرة البخاري، للحافظ ابن حجر، تحقيق حسنين مهدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠١١م.
- نحو فقه جديد، لجمال البناء، دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٦م

مصورة النسخة الخطية التي أشرت إليها في ص ١٩



فهرس موضوعات البحث

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٠٩
التمهيد	٣١١
مكانة الإمام البخاري	٣١١
مناقب كتابه الجامع الصحيح:	٣١٢
المبحث الأول: نقد الصحيح	٣١٤
المبحث الثاني: وقفة مع نقد هؤلاء الأئمة	٣١٦
المبحث الثالث: نماذج مما انتقد على صحيح البخاري	٣١٧
المبحث الرابع: نقد من نوع آخر	٣٢٣
كتب الغلاة في نقد صحيح البخاري:	٣٢٤
المبحث الخامس: من افتراءات الكتب السابقة على صحيح البخاري	٣٢٦
المبحث السادس: الكتب المصنف في الذبّ عن صحيح البخاري والعناية به	٣٢٩
التوصيات:	٣٣٣
أهم المصادر و المراجع	٣٣٥
فهرس موضوعات البحث	٣٣٩

* * *

